

كلمة مدير عام ادارة الاحصاء المركزي

الدكتورة مرال توتليان – غيدانيان

8 أيار 2014

"Science in the Public Sector : an Added Value"

Auditorium Jean El Hawa

USEK

الاحصاء علم قديم نشأ مع نشوء الحضارات الأولى وكانت ولا تزال أهميته تزداد وتتسارع مع تصاعد العلوم والتقنيات والمناهج الموضوعية المعتمدة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط التنموية والارشادية وهذا فضلا عن كون الاحصاء قد أصبح اليوم الوعاء المعرفي الاساسي لتصميم وارساء القرارات على كل الاصعدة الفردية والجزئية والقطاعية والكلية.

وفي مطلع القرن الجديد أصبح علم الاحصاء علم العلوم لأنه أساس الثورة المعرفية والمعلوماتية في عصر العولمة والتكنولوجيا والتحديات الخطيرة التي ستهمش أولئك المتشبهين بوسائل التخمين والأحكام الذاتية. فلاحصاء طبيعة العلم الشمولي من جهة وصفة الضرورة القصوى من جهة أخرى.

أما دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فهو بمثابة "فصل المقال" اذ من المفترض ان يحتكم اليه، اي الى بياناته الرقمية ومؤشراته الاحصائية، المعدّة بأساليب وأدوات القياس الاحصائي الصحيحة، لإعداد القرارات ورسم السياسات وإطلاق الاحكام بشأن الاوضاع والحالات المختلفة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

بعد التطور الهائل في تقنيات المعلومات ومعالجتها آلياً، لا سيما في اطار القدرات المتاحة للتحليل، وبعد التحول من الأساليب الوصفية الى الأساليب التحليلية في دراسة الكثير من الظواهر والمتغيرات، ازدادت أهمية المعلومات في ضوء ما تتيحه من تسهيل سبل التعبير عن تلك الظواهر والمتغيرات بعيداً عن الاجتهاد والحكم الشخصي.

ولم يعد استخدام المعلومات أو الاعتماد عليها مرتبطاً بحقل معين من حقول المعرفة، بل امتد ليشمل الحقول المختلفة. غير ان هذا الاستخدام لا يكون ممكناً أو متاحاً، من دون ضمان توفر المعلومات بحيث :

- يمكن الوصول اليها واسترجاعها ومعرفة طبيعتها وصفاتها أو صفاتها.
- يتأمن توقيت توفرها مع الحاجة لاستخدامها.
- تكون دقيقة وموثوق بها وقابلة للمقارنة.
- تتوفر بأقل كلفة.

إن مراعاة كل من المعايير الأربعة المذكورة يقود المختصين الى البحث في الصيغة الأنسب لتوفير المعلومات. وباستثناء ما يمكن الحصول عليه من المصادر الموثوقة (تقارير، سجلات، مكاتب، ... الخ)، فإن توفر المعلومات يتم بواحد من الأسلوبين :

- الأول هو أسلوب عدّ كل مفردات المجتمع (التعداد).
- والثاني هو أسلوب عدّ جزء من مفردات المجتمع (المسح بالعينة).

ولكلّ من هذين الأسلوبين شروط استخدام وتطبيقات وتكلفة إضافة إلى عناصر أخرى يقرر بموجبها منتج البيانات أي من الأسلوبين سوف يعتمد مع الأخذ بعين الاعتبار حاجة مستخدم المعلومات والشروط التي يضعها وطبيعة المجتمع والاحصاءات والإمكانات المتوفرة له... وهكذا وبغض النظر عن الأسلوب

المستخدم في جمع المعلومات فإن الاتجاه يبقى نحو تحقيق توفر المعلومات بالشروط التي أشرنا إليها آنفاً. فأيّاً كان الأسلوب الذي يُتَّخَذُ كوسيلة لجمع البيانات، يجب صياغة شروط ومواصفات ومكوّنات هذا الأسلوب بالشكل الذي يفضي الى توفير معلومات قياسية نسبياً وفق شروطها الصحيحة.

من المفيد الاشارة هنا الى أن المعني بتحسين اساليب وشروط جمع المعلومات هو منتج البيانات أي الأجهزة الإحصائية الرسمية، لأن الإحصاءات الرسمية هي الأساس لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة. تنبع هذه الأهمية من أنها تزود راسمي السياسات والمحلّلين بمعلومات موضوعية وصحيحة وكميّة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يؤدي تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وبخاصة على صعيد مؤسسات الدولة كافة، من ناحية التعاون وتقسيم العمل وتخصه ما بين الإدارات الرسمية إلى الحدّ من ازدواجية الأرقام وتضاربها وتوحيد الرقم الاحصائي الوطني وتوفير الجهود وصنّغ الأرقام الوطنية بالمصادقية والشفافية.

إنّ مهمة انتاج الأرقام الرسمية لأي بلد تقع على عاتق جهة رسمية وحيدة تنظّم عملية انتاج المعلومات ضمن نظام احصائي وطني.

إنّ تنفيذ الدراسات الاحصائية المتخصصة بمواضيع اقتصادية واجتماعية، والتي تظهر للدولة بأجهزتها كافة، النشاط الكلي على الصعيد الوطني عبر بناء المحاسبة الوطنية وميزان المدفوعات، يقع على عاتق الجهة الإحصائية الرسمية. وفي حالة لبنان، تتولّى هذه المهمة إدارة الإحصاء المركزي. فبحسب قانون إنشائها، تعتبر الإدارة مسؤولة بصورة مباشرة عن تنفيذ الدراسات الاحصائية كافة التي تصب في خانة وصف وتحليل النشاط الاقتصادي والاجتماعي الكلي للدولة اللبنانية.

شعارنا هو:

"ان العمل الاحصائي هو بمبدهه الأساسي من المواطن واليه يعود بالفائدة"
اطلقت إدارة الإحصاء المركزي هذا الشعار ايماناً منها بضرورة وحتمية التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع الاهلي المبني على الثقة المتبادلة والأهداف المشتركة المتمثلة في المعرفة الصحيحة والشفافة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . هذه الفائدة المشتركة تمهد لعملية تطوير التعاون بين القطاع الخاص والإدارة من خلال توفير الوسائل والمساهمة في خلق مناخات الثقة بينهما لتحقيق هذه الاهداف المشتركة وتكريس التعاون المثمر والبناء في مجال الاحصاء. ونخص بالذكر أهمية التعاون بين الادارة والنقابات المهنية والجمعيات القطاعية والجامعات.

فقد دأبت الادارة منذ سنوات على استقبال اعداد من المتدربين بصورة سنوية في مختلف الاختصاصات من علوم احصائية وعلوم معلوماتية وعلوم اقتصادية وادارة أعمال وعلوم اجتماعية وغيرها من الاختصاصات، يتعرفون خلالها عملياً على احدث الطرق والاساليب والمنهجيات الاحصائية المعتمدة لدى الادارة ويتم في احيان كثيرة الاستعانة بهم للمشاركة في تنفيذ دراساتها.

تتعاون ادارة الاحصاء المركزي مع جهات عديدة محلية وإقليمية ودولية، ومن أبرزها الجامعات في لبنان.
أن أشكال التعاون مع الجامعات مختلفة ومتعددة، وهي تطل مجالات ومواضيع متفرقة يمكن تصنيفها على الشكل التالي :

أولاً في مجال الاستعانة بطلاب الجامعات، حيث استعانت الادارة بهم للقيام بمهام محددة ومؤقتة كالعمل الميداني أو المكتبي وذلك في إطار تنفيذ عدد من المسوح والدراسات الاحصائية. حيث أن قانون إنشاء ادارة الاحصاء المركزي قد

خولها الاستعانة بأشخاص من خارج الملاك وذلك لفترة محدودة بعد تحديد أصول تلك الاستعانة وفقاً لمتطلبات وخصائص كل عمل إحصائي.

وبذلك تكون الإدارة قد وفّرت فرص عمل، ولو لمُدّة محدودة، لطلاب وخريجي الجامعات مستفيدة من كفاءاتهم العلمية ومقدمة لهم فرص عمل تتوافق مع تحصيلهم العلمي والتي تعتبر أيضاً بالنسبة إليهم فرصة مهمة لتعزيز خبراتهم في مجال العمل الإحصائي وتقليص الفجوة الحاصلة بين تحصيلهم النظري وتطبيقهم الفعلي لعدد من المواد الإحصائية.

ثانياً الاستعانة بخبرات عدد من الاساتذة والباحثين في اختصاصات عدة بهدف تحليل بيانات نتائج الدراسات والمسوح التي تقوم بها. وبالفعل استعانت الإدارة بعدد من الاساتذة للقيام بتحليل نتائج المسوح وصياغة التقارير النهائية التابعة لها.

ثالثاً في مجال التدريب، تستقبل إدارة الاحصاء المركزي طلاب الجامعات بشكل دوري وتؤمن لهم التدريب على المفاهيم والمواضيع المهمة والتي تصب في صلب اختصاصهم العلمي. حيث يتم تدريب الطلاب من خلال حلقات عمل على أبرز المفاهيم الإحصائية وكيفية احتساب المؤشرات الأساسية واعتماد التصانيف الدولية المعتمدة والتي تنفرد إدارة الاحصاء المركزي باستخدامها كونها الجهاز الإحصائي الرسمي الوحيد في لبنان.

إن إدارة الاحصاء المركزي وإيماناً منها بأهمية نقل المعرفة والخبرة التي يتمتع بها موظفو الإدارة، تقوم بتقديم هذه الدورات التدريبية مجاناً للطلاب كافة وهي تساعدهم على تطوير بعض مهاراتهم العلمية التي اكتسبوها نظرياً بإضافة الطابع التطبيقي عليها، واضعة بمتناول الطلاب إمكانات ومستندات ومراجع علمية وعملية تمكنهم الاستعانة بها طوال أيام السنة للقيام بالأبحاث المطلوبة منهم ضمن

تخصصهم العلمي. خاصة أن معظم الطلاب يفتقدون عادة للخبرة العملية والمهنية التي تخولهم دخول سوق العمل، فهذه الطريقة يكتسب الطلاب، إضافة الى معرفتهم النظرية للمواد والمناهج العلمية، الشق التطبيقي اللازم لنجاحهم في عملهم المستقبلي.

من هنا نشير الى أن ادارة الاحصاء المركزي تستقبل وبشكل سنوي طلاباً من مختلف الجامعات. على سبيل المثال، يتلقى طلاب كلية العلوم الإنسانية من جامعة الروح القدس الكسليك خلال فترة الصيف تدريباً في عدد من المواد الاحصائية والمنهجيات، يقوم موظفو الادارة بتدريبهم عليها لمدة شهر. في نفس الاطار أتت الجامعة الاميركية في بيروت بعدد من طلاب الجدارة في قسم الاحصاء الحيوي الى إدارة الاحصاء بهدف التعرف الى مصادر البيانات التي تنتجها الادارة وكيفية استخدامها في أبحاثهم ودراساتهم المعمقة.

رابعاً وفي مجال التعاون في نقل المعرفة أشركت ادارة الاحصاء المركزي عدداً من الاساتذة والباحثين من الجامعة اللبنانية في بعض النشاطات التي تقوم بها لناحية إنتاج وتحليل واستخدام الاحصاءات الرسمية. وهنا نذكر مشاركة أستاذ مادة الاستقصاء في معهد العلوم الاجتماعية في الفرع الثاني، الدكتور طانيوس جرجس، في عدد من الاجتماعات ضمن برنامج MEDSTAT III وهو المشروع اليورو متوسطي للاحصاءات والممول من الاتحاد الاوروبي، حيث أتت مشاركة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية على عدة مراحل، خارج وداخل لبنان، وكان هدفها وضع أسس وصياغة دليل حول كيفية تعزيز الحوار بين منتجي ومستخدمي الاحصاءات الاجتماعية. اذ ان مشاركة الجامعة اللبنانية كانت تمثل مستخدمي البيانات بشكل أساسي وأتت الاقتراحات حول أهمية وطرق توفير الاحصاءات الرسمية نظراً لأن طلاب وباحثي وأساتذة العلوم الاجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر، الى جانب غيرهم من المستخدمين، يلجأون دائماً لمنشورات ادارة

الاحصاء المركزي كمصدر رئيسي للاحصاءات الرسمية التي تتسم بالموضوعية والعلمية والشمولية.

في هذا الإطار أودّ الإشارة الى اهمية هذا التعاون الوطيد ما بين الادارة والجامعات في لبنان وذلك انطلاقاً من خبرتي الشخصية كطالبة وأستاذة في هذه الجامعة العريقة ثم كمدير عام لإدارة الاحصاء المركزي، حيث تبين لي جلياً أن التعاون ما بين الجامعة كصرح أكاديمي والادارة كجهاز تنفيذي يقلص الفجوة الحاصلة بين التعليم النظري والعمل التطبيقي و الفعلي. إن التعاون مع الجامعات ينتج تكاملاً في العمل بين منتجي البيانات الاحصائية ونعني هنا ادارة الاحصاء المركزي التي ينحصر عملها استناداً الى القوانين بعملية إنتاج وإصدار البيانات، ومستخدمي هذه البيانات أي طلاب وأساتذة الجامعة الذين يقومون بالتحليل المعمق لنتائج المسوح والدراسات.

في الختام لا بدّ لي أن أذكر أنه اذا كانت التنمية هدفاً مستمراً في روزنامة عمل الدول، فلا شك ان امتلاك المعلومات ولا سيما الاحصائية منها يشكل بحدّ ذاته غنىً لصاحب القرار كي يقرر مزوداً بأرقام علمية موثوقة صادرة عن جهة رسمية مسؤولة (بحكم القانون)، ويرسم السياسات الوطنية الفعّالة في القطاعات المختلفة وفي وضع الخطط الإنمائية التي تحقق العدالة الاجتماعية.